

الظروف التاريخية المهددة لثورة المقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية

أ.د. هلايلي حنيفي
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Considered the country's tribal Revolution (1871) or Mokrani revolution led by Agha Mohammed Basha Mokrani and his assistant Sheikh way Rahmaniya Sheikh mourning of the heaviest national revolutions after Emir Abdelkader resistance (1832-1847m).

It is noted on this revolution that associate to the way Rahmaniya gave to the revolution Mokrani popular dye and inclusiveness was revolutionary activity a prominent and active role in all the areas that stretched to the revolution Balbabur, and Biban, and shuffling, and Altaatri, and even in the Aures itself, as they are the main tool of the revolution in the field of advertising messaging and the battles and the siege of the French military centers.

Keywords:

National revolutions – Resistance – Algerian historians – Military centers– Occupation.

تعتبر ثورة بلاد القبائل (1871م) أو ثورة المقراني بقيادة الباشا آغا محمد المقراني ومعاونه شيخ الطريقة الرحمانية الشيخ الحداد من أعنف

الثورات الوطنية بعد مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847م). ومما يلاحظ على هذه الثورة أن المنتسبين إلى الطريقة الرحمانية أعطوا لثورة المقراني صبغة الشعبية والشمول وكان لنشاطهم الثوري دورا بارزا وفعالا في كل المناطق التي امتدت إليها الثورة بالبابور، والبيبان، وجرجرة، والتيطري، وحتى في الأوراس نفسها، إذ كانوا الأداة الرئيسية للثورة في مجال الدعاية والمراسلة والمعارك وحصار المراكز العسكرية الفرنسية.⁽¹⁾

عندما عين راندون حاكما مدنيا على الجزائر (1852-1858م)، عزم على التقدم بكل قوة للتوسع وغزو بلاد جرجرة والبابور، وكان من أنصار تطبيق سياسة الجنرال بيجو في الاحتلال بواسطة التجويع والحرق والتخريب للأراضي الزراعية. وقد اهتم الماريشال راندون اهتماما كبيرا بالاستيطان، فشجع الهجرة إلى الجزائر.⁽²⁾

عرفت الجزائر منذ بداية الاحتلال عدد لا يستهان به من الأنظمة الإدارية، انطلاقا من نظام المكاتب العربية، التي توسعت وقوي نفوذها حتى أصبح ديوان المكتب العربي هو المركز الحقيقي للسلطة بالجزائر، وصارت تمارس مسؤوليات الحراسة والتوجيه السياسي والديني، والمالي، والعسكري، والإداري.

والواقع أن الأوروبيين طوال عهد الإمبراطورية (1852-1870) عارضوا بقوة هذا النظام، وهو الأمر الذي حمل السلطات الاستعمارية على إصدار تعليمات 21 مارس 1867 التي نصت على إشراف الحكام العسكريين للمقاطعات والنواحي، وعلى حصر المكاتب العربية في إدارة شؤون الأهالي، وجعل ضباطها واسطة بين السلطتين المدنية والعسكرية.⁽³⁾

في عهد الإمبراطور الفرنسي نابوليون الثالث، أقنع مجلس السيناتوس كونسولت بإصدار قرار 22 أبريل 1963 الذي يقضي بتمليك الجزائريين

الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت ملكا شخصيا لهم، أو مشاعة بين الأعراش ربما الدافع لهذه السياسة هي بعث أمجاد عمه نابوليون الأول، وكرهه الشديد لأوروبي الجزائر، وبسبب الضغوطات أصدر قانون 7 جويلية 1864 الذي أعاد السلطة للحكام العامين، وبذلك اشتدت قبضة العسكريين على الجزائر التي تحولت إلى "مستعمرة عسكرية". وبسبب غضب الجميع، زار الإمبراطور الجزائر ليطلع على الأوضاع بنفسه، فدامت زيارته لها من 3 ماي إلى 7 جوان 1865، وتنقل في جهات كثيرة.

و الظاهر أن الحاكم الجديد بيليسي Pélissier، كان قد شاخ وأهمل الإدارة، فاستغل المدير العام للشؤون المدنية مارسى لاكمب Mercier Lacombe ضعف الحاكم وإهماله لمصالح المعمرين. ولكن نابوليون الثالث كان قد صرح "ينبغي قبل كل شيء أن يضمن لأهالي البلاد احترام أراضيهم وحقوقهم".⁽⁴⁾ والواقع أن نابوليون الثالث قد ختم زيارته للجزائر برسالته: "إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين".⁽⁵⁾ ما هي الظروف التاريخية التي مهدت لثورة المقراني؟

1. الكوارث الطبيعية:

حلت سلسلة من الكوارث الطبيعية فأوجبت إعادة النظر في جميع الجهود التي بذلت، وخاصة أن العمليات العسكرية التي شنتها قوات الاحتلال على منطقة القبائل عام 1857 نتج عنها تحطيم الإنتاج الفلاحي والزراعي وتخریب الصناعة التقليدية والقضاء على الأسواق وهلاك الحيوانات، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة والتي كانت فوق طاقة السكان⁽⁶⁾

لقد اجتمعت آثار غزوات الجراد (1866) وهلاك الحيوانات وسنوات الجفاف فأحدثت في الجزائر مجاعة رهيبة (نوفمبر 1867 إلى سبتمبر 1868)، فمنذ أن أصبحت الحبوب خاضعة للتسويق خارج الجزائر، فأصبحت محرومة

من الاحتياطي، فمات نحو 300 ألف جزائري جوعاً أو تأثراً بمرض التيفوس والكوليرا⁽⁷⁾. فظهر مرض الكوليرا عام 1866 وانتشر في البلاد بواسطة بعض المسافرين، وعانى منه الجزائريون لانعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم، سوء حالتهم الاقتصادية والمعاشية وعدم اهتمام الإدارة الاستعمارية بمقاومته، كما عرفت البليدة وقرى المتيجة في مطلع عام 1867 زلزال عنيف⁽⁸⁾. واعتبرت الإدارة العسكرية وسياسة المملكة العربية مسؤوليتين عن الكارثة، فكثرت القحط والجفاف، وقلت المحاصيل الزراعية والغذائية. ومما يلاحظ من خلال تفشي هذه النكبات أن الجزائريين كانوا في تناقص مستمر، في حين كان عدد المعمرين في تزايد مستمر. وفي هذه الظروف الصعبة، استغل اليهود المجاعة عامي 1868 و 1869، لتنمية ثرواتهم وأرباحهم عن طريق القروض المقدمة للمنكوبين بفوائد عالية. وهو الأمر الذي أدى بالجزائريين إلى فقدان ممتلكاتهم العقارية والمنقولة.⁽⁹⁾

يرى المؤرخ الفرنسي أندري نوشي وزميله، بأن السلطة الفرنسية حاولت أن تجعل من هذه الأزمة الاقتصادية سببا لاندلاع الثورة التي كانت مؤشراتنا واضحة للعيان في الأسواق العامة خلال الشهور الأولى لعام 1871.⁽¹⁰⁾ بينما ادعى البعض أن سبب الأزمة يعود إلى كسل الجزائريين الفطري عن العمل لذلك لا ينبغي مساعدتهم.⁽¹¹⁾

ومن المعروف أن انعكاسات الأزمة، جعلت الجزائريين يبيعون حيواناتهم بأبخس الأثمان، وأكل كثير منهم جذور الحشائش وأوراق الشجر، والحيات والكلاب. وتجدر الإشارة هنا أن المقراني اضطر إلى أخذ القروض من البنوك والسماسرة اليهود بأرباح عالية، ليساعد الفلاحين على توفير حبوب البذر. ومن هنا كانت هذه الأزمة سببا في تحطيم ثورة المقراني وعرضته للإفلاس وفقدانه لسلطانه، ولئن لم تكن هي السبب المباشر في دفعه لإعلان

الثورة، فإنها حفزته على التفكير فيها كحل للتخلص من المصاعب المالية التي جعلت السلطة المدنية ترفض التعامل معه. اعترف إيميل تولي بأن المقراني استجاب لنداء ماکماهون واشترى كميات كبيرة من القمح والشعير بتعهدات وشروط ثقيلة، لكن النظام المدني الجديد الذي يعتبر عدوا للإقطاعية الأهلية، كان بمثابة ضربة قوية لثورة المقراني وخرابا حقيقيا له ⁽¹²⁾.

أرسلت الحكومة الفرنسية سنة 1868 لجنة تحقيق زراعية إلى الجزائر، قدم لها المستوطنون الشكاوي طالبين تكوين الملكية الفردية بقولهم: "بعد أت تقرر الملكية في القبيلة يسارع الأوروبيون إلى الدخول فيها، ويسجدون فيها الأراضي التي تنقصهم واليد العاملة التي يحتاجون إليها".

ومما يمكن قوله أن الإدارة الاستعمارية منذ أن عينت لافيجيري أسقفا عاما للجزائر في 1867 قرر غزو الإنسان الجزائري المسلم بعد أن ظهر له أن عملية الاحتلال العسكري (احتلال الأرض) قد انتهت وارتبطت بحادثة وقوع مجاعة كبرى في الجزائر خلال عامي (1867-1868) نتيجة للوسائل التي اتبعتها فرنسا لتحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطانية وازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب لافيجيري. لقد انتهز لافيجيري الفرصة وجمع الأطفال الذين فقدوا ذويهم وجعلهم ينشئون على الدين المسيحي. ومن هؤلاء الجزائريين (الكاثوليك) كون لافيجيري طبقة جديدة من المبشرين عرفت بالأباء بالبيض وانتشرت في بلاد القبائل ⁽¹³⁾.

بعد محاصرة مدينة البرج انتشرت الثورة عبر العديد من مناطق الشرق الجزائري، حيث وصلت إلى مليانة وشرشال، وإلى جيجل والقل، وكذلك الحضنة والمسيلة و بوسعادة، ومنطقة التيطري العداورة و سور الغزلان، يضاف إليها كل من توقرت وبسكرة وباتنة وعين صالح. وفي هذه الظروف برزت بعض الخلافات بين زوايا منطقة القبائل، منها زاوية الرحمانيين

بصدوق و زاويتي شلاطة وإيلولة كما أنتقلت هذه الخلافات كذلك حتى داخل أسرة المقراني التي كانت مقسمة إلى فرعين وهما فرع الباشاغا محمدالمقراني ومقرها مجانة وهو حليف لباشاغا شلاطة ابن علي الشريف، وفرع الباشاغا محمدبن عبد السلام المقراني قائد عين تاغزوت شرق برج بوعريج وهو صديق الشيخ عزيز قائد عموشة وعائلة الشيخ الحداد، وأمام هذا الوضع الذي لا يخدم معركة المقراني التي أعلنها ضد الإدارة الاستعمارية عمد إلى استمالة الشيخ الحداد والإخوان الرحمانيين، وبواسطته بدأت تعبئة السكان للجهاد وقد لعب ابن الشيخ محمد امزيان بن علي الحداد دورا بارزا إلى جانب المقراني، واستطاع إقناع والده بإعلان الجهاد في 08 أفريل 1871 وهو ما سمح لبعض الأتباع من الإخوان الرحمانيين بالانضمام إلى صفوف الثورة وأصبحوا قوتها الضاربة حيث خاضوا مع الباشاغا محمد المقراني عدة معارك انتصروا فيها على جيوش العدو الفرنسي.⁽¹⁴⁾

وتعتبر معارك المقراني، وأخوه بومرزاق والشيخ عزيز بالإضافة إلى الإخوان الرحمانيين من المعارك التي أثبتت لقادة الاستعمار توسع رقعة هذه الثورة التي لم تكن محصورة في مجانة أو البرج بل وصلت إلى دلس وتيزي وزو و سور الغزلان و العداورة وذراع الميزان والبويرة ووصلت إلى مشارف الجزائر العاصمة. كان للإخوان الرحمانيين من أتباع الشيخ الحداد دور بارز في انتصارات ثورة المقراني خاصة بعد إعلان الشيخ الحداد الجهاد في 08 أفريل 1871 بزاوية صدوق وبالحاح من ابنه عزيز مما أعطى للثورة شموليتها من خلال زيادة انضمام أعداد كبيرة من المجاهدين وانتشار الثورة غربا وشمالا وشرقا حيث حوصرت العديد من مراكز الجيش الاستعماري، في مناطق عدة وقد وصل عدد المجاهدين من أتباع الشيخ الحداد والإخوان الرحمانيين أكثر من مائة وعشرين ألف مجاهد ينتمون إلى مائتان وخمسون قبيلة، في حين استطاع الباشاغا محمد المقراني تجنيد 25 ألف فارس من قبائل برج بوعريج وبوسعادة وسور الغزلان

والعداوة وبهذه القوة التي يعود الفضل فيها إلى الزاوية الرحمانية وأتباع الشيخ الحداد وابنه عزيز، حققت هذه الثورة انتصارات كبيرة أخافت الإدارة الاستعمارية وأصبحت تشكل خطرا على مصالحها ومستوطنها في المنطقة. رغم قوة الشيخ الحداد وابنه عزيز في التعبئة العامة للجهاد ودور أتباعهم من الرحمانيين إلى جانب دور كل من الباشاغا محمد المقراني وأخيه بومرزاق إلا أن الخلافات عادت لتطفو على السطح وقد غذتها الإدارة الاستعمارية بطرقها الخاصة بعد استشهاد بطل المقاومة الباشاغا في محمد المقراني معركة وادي سوفلات قرب عين بسام في 05 ماي 1871 على يد أحد الخونة التابعين للإدارة الفرنسية.⁽¹⁵⁾

انحصرت هذه الخلافات بالدرجة الأولى على شخصيتين لهما وزنهما في هذه الثورة وهما عزيز ابن الشيخ الحداد و بومرزاق المقراني أخو محمد المقراني زعيم المقاومة الذي تسلم راية الجهاد بعد استشهاد أخيه، لكن الشيخ عزيز لم يرض بهذا الوضع الجديد فكان يبحث عن زعامة المقاومة خاصة وأنه من أبرز الشخصيات التي التف حولها الرحمانيون، لكن سيطرة بومرزاق على الأوضاع جعلت الشيخ عزيز يسارع إلى طلب الاستسلام، ومن أسباب ضعف المقاومة وتراجعها، كذلك الخلاف الذي كان قائما بين الزوايا الرحمانية نفسها منها الخلاف بين زاوية صدوق بزعامة عزيز وزاوية الشريف بن الموهوب وزاوية شلاطة اللتين تعرضتا لهجومه ما بين 15 أفريل و 24 ماي، مما أثر سلبا على مسار الثورة، حيث بقى بومرزاق يواصل المقاومة من خلال معارك أنهكت قوته ولم يستطع مجاراة الحرب ضد جيوش العدو خاصة بعد استسلام الحداد الذي أثر على معنويات بومرزاق المقراني، رغم محاولته رص الصفوف بين قادة الزاوية الرحمانية لكنه فشل في مسعاها، وبعد انهزامه في معركة بالقرب من قلعة بني حماد في 08 أكتوبر 1871 اتجه إلى الصحراء لكن الفرنسيين اكتشفوا أمره بالقرب من الرويسات بورقلة

وألقوا عليه القبض، حيث نقل إلى معسكرا لجنرال دولاكروا ومنه أرسل إلى سجن كاليدونيا الجديدة.

وكان من نتائج ثورة المقراني مايلي:

- دفع 70 فرنك تدفع من طرف الأشخاص الذين يلفتون انتباه المسؤولين في الإدارة الفرنسية.
- دفع 140 فرنك ضريبة على كل من تجند وقدم المساعدات للثورة.
- دفع 210 فرنك ضريبة على كل من شارك في الحرب وأظهر عداوة العلني لفرنسا، كما تم تحديد المبالغ المالية التي تدفعها كل عائلة، وفي حال رفض الدفع يتم الاستيلاء على الأملاك، هذا إلى جانب إجراءات الحجز والتحفظ على النساء والأطفال. أما ما دفعه مختلف المناطق بسبب الثورة كان كما يلي:
- منطقة دلس 1444100 فرنك.
- الإقليم المدني: 254450 فرنك.
- منطقة تيزي وزو: 3070630 فرنك.
- منطقة ذراع الميزان: 1325200 فرنك.
- ناحية الجزائر: 1260000 فرنك.
- الإقليم المدني 210000 فرنك.
- منطقة سور الغزلان: 668292 فرنك.
- منطقة بني منصور: 561330 فرنك.⁽¹⁶⁾

أما عن مجموع القبائل التي حملت لواء الثورة فقد كلفت بدفع مساهمتها فيها بصورة كاملة وقد بلغت قيمة الدفع 26844220 فرنك بالإضافة إلى تجريد القبائل من أسلحتها منها 6365 بندقية و1239 مسدس

و1826 سيف وثلاثة مدافع. كما تم إحالة الموقوفين من قادة الثورة الرئيسيين على المحاكم المدنية والعسكرية وقهرهم وإذلالهم. واستمر تغريم السكان حيث قدر المبلغ ب 36 مليون ونصف فرنك خص للاستيطان خاصة ما بين 1871 و 188 وقد استفاد منه بالتحديد المستوطنون القادمون من الألزاس واللورين والقادمين من جنوب فرنسا.

كما تمت مصادرة أراضي القبائل وحجز أملاك أفرادها، وتوزيعها على المستوطنين الجدد. يضاف إلى ذلك حبس المشاركين في الثورة دون محاكمة ومنهم زوجة الباشا محمد المقراني وابنته وابنة شقيقه بومرزاق. كما طبقت فرنسا سياسة الإبعاد القسري والنفي إلى كاليدونيا الجديدة ومن الذين طبقت في حقهم هذه السياسة بومرزاق المقراني وابني الشيخ الحداد عزيز ومحمد، مع إصدار أحكام الإعدام، مثلما حدث لبومرزاق المقراني الذي حكمت عليه محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام، لكن عوض بالنفي مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نومييا بكاليدونيا الجديدة. وصدر في حق الشيخ الحداد حكما بالسجن الانفرادي لمدة خمس سنوات في 19 أفريل 1873 لكنه لم يتحمل السجن لكبر سنه فمات بعد 10 أيام فقط من حبسه. ونتيجة لهذه الثورة صدر قانون تحديد الأراضي المشاعة في 26 جويلية 1873 والذي بموجبه تم توزيع 200 هكتار للفرد الواحد من المعمرين.

وفي عام 1872 تحولت 33 قبيلة من مالكة للأراضي إلى أجيرة بعد مصادرة أراضيها، وقد بلغ مجموع الأراضي التي تم مصادرتها 611130 هكتار بما في ذلك كل أملاك عائلة المقراني والشيخ الحداد منقولا وعقارا. وأقرت محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام بومرزاق، لكن عوض بالنفي مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نومييا بكاليدونيا الجديدة. أما النتائج العامة التي طبعت السياسة الاستعمارية فتضمنت الإجراءات التالية :

- إلغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني.

- إلغاء المكاتب العربية التي كان يرأسها الضباط الفرنسيون.

منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية (قانون كريميو).⁽¹⁷⁾

وفور إخماد ثورة المقراني لعام 1871، وبعد 1872، باشر لافيجيري مهمته الاستعمارية والتخريبية، لغسل الأدمغة مدعماً من طرف الحاكم العام دوفيدون (1871-1974). ولم يخف لافيجيري سياسته الهادفة إلى محاربة القرآن الكريم والإسلام عامة، حيث قال: "لقد وجب إعادة بناء الشعب وفصم وقف حياته على القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد، مستعملين كل الوسائل الممكنة، ومن جهة أخرى يجب تلقين أبنائه على الأقل مشاعر ومبادئ جديدة، كما يجب على فرنسا أن تقدم أو بالأحرى تسمح بتقديم الإنجيل أو تعمل على طرد هذا الشعب إلى الصحراء بعيداً عن العالم المتحضر...".⁽¹⁸⁾

وكان لافيجيري يعمل على تفكيك المجتمع الجزائري لترك المجال واسعاً لعملية تنصير الشعب الجزائري. فقد استطاع أن ينشر المسيحية بخطى واسعة وذلك بإنشاء المراكز للبتامى يقوم من خلالها بتوجيههم وفق المصلحة الأوروبية. كما أولى اهتماماً خاصاً بمنطقة القبائل التي كانت محل أنظار العسكريين والسياسيين على حد السواء، نظر لقوة ثوراتها وتمسك أهلها بالإسلام.

لقد ركز المبشرون ومن بعدهم منظور المدرسة الاستعمارية، نشاطهم التبشيري والتنصيري على منطقة القبائل دون غيرها لاعتبارات وتفسيرات تبناها الأوروبيون، منها أن المنطقة وسكانها أكثر قابلية للاندماج لأن "إسلامهم سطحي وأعداء فطريون للعرب"⁽¹⁹⁾

لقد تم تحت إشراف لافيجيري تأسيس سبع جمعيات تبشيرية دينية في منطقة القبائل لوحدها⁽¹⁷⁾ وتأكيداً لهذه الأعمال التخريبية التنصيرية ما

صرح به قائد الحملة الفرنسية دوبرومون للقساوسة ورجال الكنيسة عند سقوط مدينة الجزائر في جويلية من عام 1830 قائلا: "إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنا أمل أن تنبع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"⁽²⁰⁾ لقد استغل المبشرون الفرنسيون النكبات ومجاعة 1967، لينصروا الآلاف من الأطفال مستغلين في ذلك جوعهم وفقدهم وفقدانهم لأهلهم. ولا غضاضة أن سياسة التمسيح والتنصير لم تنجح، لأن الحاكم العام ماكماهون، وهو ممثل السلطة الفرنسية في الجزائر، عارضها خوفا من أن تؤدي إلى مشاكل إدارية، وتدفع بالجزائريين إلى الثورة بالوازع الديني، كما رفض المعمرون تحمس الأسقف لافييجيري، من تمسيح الأطفال. لكن العقبة التي اعترضت طموحات الكنيسة، هو أن الجزائريين رفضوا رفضا قاطعا أن ينتصر أبناءهم. فابن علي الشريف باش آغا، صرح للمارشال ماكماهون بأنه "لن يكون مسيحيا أبدا ولا يعرف إذا كان أبناؤه أو أبناء أبنائه سيكونون في يوم من الأيام مسيحيين".

2. النظام المدني:

رحب فرنسيو الجزائر ترحيبا حارا بسقوط النظام الإمبراطوري، وقد أثبتوا منذ عام 1963 أنهم كلهم جمهوريون: "إننا جمهوريون وأعداء ألداء للنظام الإمبراطوري، منذ أن صرح نابوليون الثالث بكلمة المملكة العربية. لقد أدى تصويت المجلس التشريعي يوم 9 مارس على أمر إلغاء النظام العسكري بالجزائر وتعويضه بنظام مدني. فبعد هزيمة سيدان، وميتز، واستسلام الإمبراطورية ومائة ألف جندي فرنسي إلى البروسيين، حدث انقلاب في باريس ألغى النظام الإمبراطوري وأعلن الجمهورية في 4 سبتمبر 1870. فاستقبل أوريو الجزائر ذلك بفرحة شديدة، تحول بعدها إلى اضطراب ضد السلطة المحلية وضد الجزائريين"⁽²⁰⁾.

في يوم 24 أكتوبر 1870 صدرت قرارات من لدن حكومة الدفاع الوطني تنص بتطبيق ثلاثة أمور أساسية هي:

1. إلغاء النظام العسكري، والمكاتب العربية، وامتيازات رؤساء الأهالي.

2. إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين لها.

3. تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية.

وقرر وزير الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، عزل عمال المقاطعات القدماء، وتعويزهم بعمال جمهوريين، فعين الدكتور واري Warnier عاملا على عمالة وهران، ولوسي lucet عاملا على عمالة قسنطينة، وشارل دي بوزي Du Bouzet عاملا على عمالة الجزائر. وانبثقت في مدينة الجزائر لجنة الدفاع برئاسة المحامي فيرموز Vuillermor، طالبت بتطهير الإدارة، وصممت تحمل مسؤولية مصير الجزائر، ففي 7 نوفمبر صرح يقول: "L'Algérie Fara dase" "إن الجزائر ستصرف من تلقاء نفسها".⁽²¹⁾

كان النظام المدني في نظر الجزائريين عودة سيطرة المستوطنين فكانوا يخافون أن تصدر أراضهم، وأن يحكمهم رؤساء البلديات الأوروبيين. ويشير المؤرخ الفرنسي أجبرون بأن ثورة المقراني والشيخ الحداد ما هي إلا ثورة الإقطاعيين. وفي الواقع هذا غير صحيح كتفسير للثورة. والحقيقة أن الجزائريين لم يجدوا وسيلة للتعبير عن غضبهم وتغيير الأوضاع المزرية، إلا الثورة التي أعلنها المقراني والحداد في 14 مارس 1871.

3. تجنيس اليهود:

ارتبط تاريخ اليهود بالجزائر منذ هجراتهم الأولى بعد تدمير الهيكل على يد الإمبراطور الروماني تيتوس عام 70م. فاستقروا بالمدن الساحلية والداخلية من الجزائر ومارسوا التجارة. وفي العهد العثماني تمكنوا بفضل خبرتهم المالية ودهائهم السياسي من الوصول إلى هرم السلطة وخاصة في عهد الداين حسن ومصطفى (1795-1805م). وواقعة التاجرين اليهوديين بكري وبوشناق ومسألة الديون التي تسبب فيها والتي كانت وراء احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830.⁽²²⁾

يعود تاريخ أول مشروع لتحقيق تجنيس اليهود جماعيا إلى سنة 1843، حيث اقترح المجلس العام لمدينة قسنطينة عام 1858 تجنيس وبصورة جماعية اليهود. وفي 14 جويلية 1865 صدر قرار من المجلس نص منح الجنسية الفرنسية لليهود والمسلمين معا مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية. ومنذ ذلك التاريخ اكتسب اليهود بعض الحقوق المدنية. حمل المحامي اليهودي أدولف كريميو على عاتقه تحقيق هدف تجنيس يهود الجزائر منذ عهد ملكية لويس فيليب. وفي 14 أكتوبر 1871 صدر قرار تجنيس اليهود مما يعرف بمرسوم كريميو الرامي إلى إعطاء الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين.⁽²³⁾

تؤكد شهادة دي فيدون الذي كان حاكما خلال ثورة 1871 بأن تجنيس اليهود كان له تأثير سيء على الجزائريين الذين أثار حقدهم وغضبهم، فقد قال في تقرير له إلى وزير الداخلية: "بأن العرب جرحوا في أعماق قلوبهم وفي وطنيتهم بسبب تجنيس اليهود الجماعي الذي سمح لليهود باحتلال مناصب عالية إدارية وقضائية". وفي إطار الإخلاص للنظام العسكري استنكر أحد الضباط قرار التجنيس واعتبره غلطة سياسة كبيرة تسببت في ثورة الجزائريين. "لقد استنكر قارو بمرارة قرار التجنيس وقال: "إن أربعين ألف يهودي حصلوا في يوم واحد، وهو يوم النكبة، والكارثة، بواسطة الغش والخداع، على المزايا التي لم يحصل عليها اللاتين في روما إلا بعد نضال قرنين من الزمن... وأن قرار 24 أكتوبر غلطة هذا الوطن وكان سببا كافيا في تحريض الجزائريين على الثورة".⁽²⁴⁾

إن هزيمة ثورة المقراني والحداد حققت انتصار المستوطنين السياسي، واعتبرت المحاكم الفرنسية العسكريين مسؤولين عن الثورة، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجزائر جمهورية فرنسية، لا وزن فيها إلا لمصالح المعمرين. وأكد هذه السياسة الأميرال دي فيدون De Gueydon (1871-1973) الذي ألغى دور الزعماء المحليين في المجتمع الجزائري ، ووسع منطقة الإدارة المدنية إلى 31250 كلم². وطبق على الجزائر باسم الدمج، جميع القوانين الفرنسية المتعلقة بالتمثيل السياسي والقضاء. وبهذا اعتبر الاستعمار ثورة المقراني والحداد من أخطر وأعنف الثورات التي هددت الوجود الفرنسي بالجزائر.

الإحالات:

(¹) الشيخ محمد المقراني هو أحد قادة الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر في القرن التاسع عشر الميلادي بعد الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830. محمد المقراني ابن أحمد المقراني أحد حكام (خليفة) منطقة مجانة (الهضاب العليا). وبعد وفاة الأب عن مكانه ابنه محمد المقراني لكن بلقب "باش آغا" وامتيازاته أقل من امتيازات أبيه وعلى هذا الأساس جاءت الإدارة المدنية، التي أوكل لها المستوطنون مهمة تحويل الجزائر إلى وطن للمعمرين أو فيما عرف فيما بعد ب الجزائر الفرنسية الاستيلاء على أملاكهم وطردهم إلى مناطق لا تصلح إلا للإقامة هذا إلى جانب الأوضاع المعيشية المزرية التي كان يعاني منها الجزائريون، إلى جانب سلب الأراضي فإن المجاعات والأوبئة والقحط أتت على ما تبقى من الشعب الجزائري الذي أنهكته الظروف السياسية المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية والموجهة من طرف المستوطنين. للمزيد حول ثورة 1871 يرجى العودة إلى الدراسة القيمة للدكتور يحي بوعزيز، ثورة الباشا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 و يليه مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشا المقراني وثورته عام 1871. الأعمال الكاملة المجلد رقم 14، الجزائر: عالم المعرفة، طبعة خاصة 2009، ص ص 83-271.

(²) Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie, Alger 1910, PP.891-893.

(³) Robin (F), l'Algérie en 1971, Paris, 1971, P.91.

(⁴) شارل روبر، أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (ترجمة: عيسى عصفور)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982، ص 59.

(⁵) يحيى، بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص 137.

(⁶) Rob N.Colonel ; l'insurrection de la grande Kabylie en 1871, Paris, imp., Henri Garles Rousselle 1901, PP.25-27.

(⁷) تحدثت الصحف الفرنسية عن وفاة خمسة ملايين نسمة أنظر: أجرون، المرجع السابق، ص 68.

(⁸) Burzdt (l'Abbé), Histoire des désastres de l'Algérie 1866-1867-1868, Sauterelles, tremblement de terre, choléra, Famine, Alger 1869, PP.43-44.

(⁹) Bidault (F.L), la vérité sur l'Algérie, Bougie, 1871, PP.85-87.

(¹⁰) Noushi. A, et Lacoste, l'Algérie, Passé et présent, Paris 1960, PP.375-376.

(¹¹) Lunel, Eugène, la question Algérienne, les Arabes, l'Armée, les colons, Paris 1869, P.50.

(¹²). Emile Thuilier, le Royaume Arabe devant le jury de Constantine, Paris , 1873, PP.22-29.

(¹³) يحيى، بوعزيز، ثورة ...، المرجع السابق، ص ص 220-203.

(¹⁴) نفسه.

(¹⁵) نفسه، ص 271-232.

(¹⁶) نفسه، ص ص 323-316.

(¹⁷) نفسه، ص 345-324.

(¹⁸) عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد الأول، جويلية 1974، ص 21.

(¹⁹) أجيرون، المرجع السابق، ص 108.

(²⁰) Elie (G), la Kabylie du Djurdjura et les pères Blans, in correspondant 1923, P.57.

(²¹) أجيرون، المرجع السابق، ص 77..

(²²) للمزيد من التفاصيل حول تاريخ اليهود بالجزائر يرجى العودة إلى: دادة محمد، اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985.

(²³) Louis Forest, la naturalisation des juifs Algériens et l'insurrection de 1871, Paris, 1869, PP.3-10.

(²⁴). Garrot (H), la mystification du décret Crémieux, Alger 1898, PP.38-39.